كانوا يحملون جنسية اسرائيلية او غيرها ثم حصل توسيع لنطاق هذه العلاقة والتعاطف بحيث انه وضعت مؤشرات مختلفة لذلك لتحديد من يتعاطف مع اسرائيل . لقد اصبح هنالك الصهيوني لكن ليس بالضرورة ان يكون يهوديا فقد يكون غير يهودي ولكنه يشتري سندات من اسرائيل ويقدم تبرعات لاسرائيل ، ويزودها بامكانيات سياسية ، أو بامكانيات عسكرية وهؤلاء نجدهم في مختلف بلاد العالم . وهذا جعل مكاتب المقاطعة تتوسع في تعريف من هو المتعاطف مع اسرائيل . تدخل في التعريف ذاك الذي يفتح العديد من المشاريع او ينتج نوعا معينا من الاعمال في اسرائيل بقطع النظر عن جنسيته وعن انتمائه السخ .. فنشأ نطاق واسع من التعريفات والمؤشرات التي يلجأ اليها . وبقدر ما كان يتوسع بقدر ما كان يشمل منشآت اكثر وفي بلاد اكثر واقوى . وقد حصلت حوادث اختبار لشركات ذات قوة عالمية ذهبت الى اسرائيل وتبعا لهذه المؤشرات فرضت عليها المقاطعة ، وتبين ان على هذه الشركات ان توازن ما بين مصالحها العربية وبين تواجدها في اسرائيل . وبدا يظهر ان هذه الشركات ليست مستعدة بالذهاب بمصالحها مع اسرائيل الى اخر الشوط وانه عند نقطة معينة تنسحب . وقد حصل هذا بالنسبة لشركات عالمية مثل (رينو) و (فيليبس). وغيرها وهذا أعطى لمكاتب المقاطعة تشجيعا على أن المبدأ سليم وقابل للتطبيق من ناحية . ومن ناحية ثانية فان المقاطعة لم تصادف معارضة جدية في البلاد التي طبقت عليها وعلى منشآتها قانون المقاطعة لان هذه البلاد شعرت بانها ليست متضررة من هذه المقاطعة . وفي الحقيقة كانت هذه الدول موزعة دائما ما بين تعاطفها السياسي مع اسرائيل وبين مصالحها الاقتصادية مع الدول العربية . ووجدت في النتيجة ان التعاطف السياسي يتطلب منها ان تقوم كذلك بدعم الموقف الاسرائيلي في المقاطعة . لكن في الحقيقة لم تكن غير مرتاحة او منزعجة من المقاطعة لا بل لدينا امثلة كثيرة من ممثلي دول ومنشآت وشركات وبنوك وغيرهم الذين كانوا يصرحون لمكاتب المقاطعة بعد ان انذرتهم بوجوب وقف التعامل مع اسرائيل ويقولون دائما انهم مرتاحون لقطع علاقاتهم مع اسرائيل . وهذا أيضا اعطى المقاطعة تشجيعا اخر ... لقد صار التسلسل في المقاطعة متطورا .. التسلسل الذي ذكرته اي تسلسل قانوني اقتصادي تبع الخطوات الاقتصادية في الاساس . من هو الاسرائيلي من هو المتعاطف مع اسرائيل في اية شركة موجود ومؤشراته كلها كانت مؤشرات قانونية . هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية لم يحصل حتى سنة ١٩٧٣ اي ربط استراتيجي ولم يدخل المفهوم الاستراتيجي في المقاطعة حتى سنة ١٩٧٣ كانت في السابق مجرد محاولة نظرية ابرزها واضخمها كانت تلك التي جرت في ٦٤ — ١٩٦٥ ضد المانيا الغربية والتي تزعمها الرئيس جمال عبد الناصر وطلب يومها ان تستخدم المقاطعة كوسيلة للضغط على المانيا .. اي المقاطعة ضد دولة لمساندتها لاسرائيل . لقد جرب ان يدخل هذا المبدأ ، ولكن الدول العربية لم تسانده في هذا الموضوع . قبلت المقاطعة السياسية او الدبلوماسية ولكنها لم تقبل بتطبيق المقاطعة على دولة ساندت اسرائيل مساندة علنية جاهرة بتزويدها بالسلاح . والسبب كان واضحا جدا وهو ان هذه قضية اختبار وتجربة .. فلو نجحت المقاطعة بهذا الشكل ضد المانيا الغربية لكان واجبا تطبيقها على امريكا مثلا . لقد بات معروفا أن المانيا الغربية اخذت تعهدا من امريكا انها ستلقى مساندة كاملة من امريكا لتحطيم هذه الفكرة وقال المسؤولون الالمان صراحة وقتها اننا قمنا بهذه العملية بناء على طلب امريكا وقد اكدت الولايات المتحدة ذلك واعلنت انها ستدعم موقف المانيا الغربية . ومن ناحية ثانية كانت الدول العربية تخشى ان تواجه موقفا تضطر فيه ان تواجه امريكا ... حتى ذلك الحين لم تكن عندها الثقة والقدرة على انها تستطيع ان تدخل في اي نوع من انواع المواجهة . ولقد كانت المرة الاولى التي طبقت فيها المقاطعة كسلاح استراتيجي وليس ضد اسرائيل وانما ضد دول تساند اسرائيل باستخدام سلع استراتيجية ذات تأثير حاسم على هذه الدول كان ذلك في سنة ١٩٧٣ بعد حرب تشرين من خلال ما تسميه المباراة الاستراتيجية من استخدام النفط ولكن ، لاسباب واضحة ، لم تمض الدول العربية في هذا الشوط الى نهايته . انما المهم انه حصل تحول حاسم بالنسبة لمبدأ المقاطعة سنة ١٩٧٣ ولو انه كان قصير الامد لكنه تحول حازم . واعتقد ان هذا التحول كامكانية نظرية